Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وفيها زقاق الخمر قد جلبت من الشام . فأخذ المدية منى فشق ما كان من تلك الزقاق بحضرته ثم أعطانيها ، وأمر الذين كانوا معى أن يمضوا معى ويعاونونى ، وأمرنى أن آتى الأسواق كلها فلا أجد فيها زق خمر إلا شققته ففعلت ، فلم أترك فى أسواقها زقا إلا شققته » .

وهذا تصرف المدير بعد تصرف النبى الذى يبين الحرام ويبين الحلال فالخمر شربها وبيعها ونقلها حرام يعلمه جميع المسلمين ، من تفقه منهم ومن لم يتفقه فى الدين ، ولكن المحرمات الاجتماعية ينبغى أن تكون فى يد ولى المسلمين لا فى يد كل فرد يعرف الحلال والحرام . وليست المسألة هنا مسألة تحريم وتحليل ، ولكنها مسألة إدارة وتنفيذ فى مجتمع حافل يشتمل على شتى المصالح والأهواء ، ولا يصاب ببلاء هو أضر عليه من بلاء الفوضى والاضطراب واختلاف الدعاوى وانتزاع الطاعة وتجاهل السلطان ، فلم يكتف النبى عليه السلام بصريح التحريم فى القرآن ، ولا اكتفى بإسناد الأمر إلى غير معروف الصفة فى تنفيذ الأحكام ، بل خرج بنفسه ثم أمر رجلا بعينه وأناسا بأعينهم أن يمضوا فى إتمام عمله ، ولم يجعل ذلك إذنا لمن شاء أن يفعل ما شاء . .

وما أكثر ما سمعنا فى أيامنا الأخيرة عن الأمن والنظام ، وتوطيد أركان الشريعة والقانون ، ولكننا لا نعرف فى كل ما قيل كلاما هو أجمل لوجوه الصواب فى هذه المسألة من قول النبى : « السمع والطاعة حق ما لم يؤمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » ومن قوله فيما رواه عبادة ابن الصامت : « . . . . ألا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان » . ومن قوله : « الإمام الجائر خير من الفتنة وكل لا خير فيه . وفى بعض الشر خيار » . ومن قوله : « إن الأمير إذا ابتغى الريبة فى الناس أفسدهم » إلى أحاديث فى هذا المعنى هى جماع الضوابط التى تقوم عليها الإدارة الحكيمة ، والخطط السليمة المستقيمة ، بين آمر ومأمور .

نظام وفوق النظام سلطان ، وفوق السلطان برهان من الشرع والعقل لاشك فيه ، وجميع أولئك على سماحة لا تتعسف النزاع ولا تتعسف الريبة ولا تلتمس الغلواء .